الأمم المتحدة S/PV.5795

مجلس الأمن

السنة الثانية والستون

مؤقت

الجلسة ٥٧٩٥

الاثنين، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، الساعة ٠٠/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيد سباتافورا	(إيطاليا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد روغاتشيف
	إندونيسيا	السيد كليب
	بلجيكا	السيد فيربيكي
	بنما	السيد سويسكم
	بيرو	السيد تشافيس
	جنوب أفريقيا	السيدة كوابي
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد ليو زنمين
	غانا	السيد أبريكو
	فرنسا	السيد رينييه
	قطر	السيد القحطاني
	الكونغو	السيد أوكيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ويلسون

جدول الأعمال

التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية

07-63364 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2007/718، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمه الاتحاد الروسي وإيطاليا وبلجيكا وبنما وسلوفاكيا وفرنسا والكونغو والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

افهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إندونيسيا، إيطاليا، بلجيكا، بنما، بيرو، جنوب أفريقيا، سلوفاكيا، الصين، غانا، فرنسا، قطر، الكونغو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٧٨٧ (٢٠٠٧).

السيد سويسكم (بنما) (تكلم بالإسبانية): تود بنما أن تشكر جميع الذين ساعدونا في صياغة هذا القرار، وخاصة وفد الولايات المتحدة.

نرى أن قرار اليوم بإرجاء استعراض ولاية المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب قرار مبرر بسبب القيام مؤخرا بتعيين المدير التنفيذي الجديد، السيد مايك سميث. وعندما يحين الوقت لنا لاستعراض هذه المسألة، فإن بنما ستعرب عن رأيها بشأن موضوع تجديد الولاية، ولكن في الوقت الحاضر، نرى أننا اتخذنا القرار المناسب.

السيد القحطاني (قطر): سيدي الرئيس، لقد صوتنا من فورنا مؤيدين للقرار ١٧٨٧ (٢٠٠٧)، وخاصة بعد أن أخذت بعين الاعتبار ملاحظاتنا عليه، وإن كنا نتمنى أن يكون هناك قرار شامل لولاية المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب نبرز فيه ملاحظاتنا وتعليقاتنا، لا سيما بعد الخبرات التي تراكمت لدينا من خلال عملنا في المجلس، منذ آذار/مارس العام الماضي، على مدى ما يقارب عامين. وبما أن ذلك سيتم في شهر آذار/مارس من العام المقبل، فإننا نود أن نبرز بعض ملاحظاتنا في هذا الشأن.

ومن الملاحظ في مجلس الأمن خلال العقود الأربعة الماضية، وخاصة بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ واتخاذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي أُنشئت بموجبه لجنة مكافحة الإرهاب، أن المجلس يتناول الإرهاب بدون إيجاد تعريف لمصطلح الإرهاب – وذلك لمعرفة ما نحن بصدد مكافحته – بما لا يدع مجالا للشك أو التأويل، حيث يقتصر

مجلس الأمن على وصف بعض الأعمال بأنها أعمال إرهابية بدون تعريف ماهية الإرهاب. كما أن المجلس يتقاعس عن التطرق إلى الأسباب المؤدية إلى ارتكاب الأعمال الإرهابية أو ما يُعرف بالأسباب الجذرية للإرهاب، أو على أقل تقدير قراءة عقول وقلوب المتورطين في الأعمال الإرهابية.

إن عدم التطرق إلى معالجة هذه المسائل الحيوية يجعلنا ندور في حلقة مفرغة. ولذلك، فإننا نكرر دعوتنا إلى مجلس الأمن وإلى لجانه ذات الصلة إلى إيجاد تعريف للإرهاب، والى ضرورة تشخيص هذه الظاهرة من خلال دراسة الأسباب الجذرية لها.

إن قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) يجعل ولاية لجنة مكافحة الإرهاب ذات طابع مفتوح، مما يطرح سؤالا حول موعد انتهاء ولاية هذه اللجنة، وبالتالي المديرية التنفيذية، أو ما إذا كان سيأتي اليوم الذي نتأكد فيه من أنها أدت المهمة التي أُنشئت من أجلها؛ أو بعبارة أخرى، مدى قيام الدول الأعضاء كافة، وبدون استثناء، بتنفيذ التزاماتها بشكل كامل وفقا للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وبالرغم من تحقيق الكثير من التقدم في تنفيذ هذا القرار، فإننا يجب أن نلفت الانتباه إلى الجهد الضائع والموارد المهدرة وعدم التنسيق الكامل مع الجمعية العامة أو الهيئات الأخرى لتحقيق أهداف ذلك القرار. وفي إطار قرار الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر العام الماضي بشأن استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، أصبحت الآلية المشتركة والمناسبة لتنسيق جهودنا المالية والبشرية والفنية في مجال مكافحة الإرهاب هي فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب التابعة للأمانة العامة، التي تضم ما يقارب ٢٤ جهة معنية، ومن بينها المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب. وعليه يجب أن نفكر بشكل جدي في جدوى استمرار وجود المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب وإمكانية ضمها إلى فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، وذلك لكفالة التنسيق والتناسق والاتساق في جهودنا لمكافحة الإرهاب، أو جهود الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب.

ونلاحظ بوضوح انعدام الدقة والاختلال في تقييم اللجنة والمديرية التنفيذية لجهود الدول في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، والاختلال في التناسب بين الزيارات التي تجري لدول الجنوب مقارنة بالزيارات إلى دول الشمال، والتركيز على المساعدة الفنية التي تقدمها دول الشمال بدون التطرق إلى مدى التزام هذه الدول بأحكام القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان في تنفيذ القرار١٣٧٣ (٢٠٠١). وكما أكدنا سابقا، فإن هذا ليس من مصلحة الموضوعة والشفافية اللتين يجب أن تتسم بهما اللجنة والمديرية التنفيذية.

هذا ولا تقوم اللجنة والمديرية بما يلزم لتنفيذ القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، الذي يتم التركيز فيه على التحريض على الإرهاب دون التطرق إلى مسألة في غاية الأهمية وهي عدم تشويه صور الأديان والثقافات أو الرموز الدينية. فهذا القرار يؤكد على ضرورة مواصلة بذل الجهود الدولية لتعزيز الحوار وتوسيع آفاق التفاهم بين الحضارات سعيا إلى منع الاستهداف العشوائي للأديان والثقافات المختلفة، ويؤكد كذلك على أهمية دور وسائل الإعلام، سواء المرئية أو المقروءة، في تعزيز الحوار وتوسيع آفاق التفاهم وتشجيع التسامح والتعايش وتهيئة بيئة لا تفضي إلى التحريض على الإرهاب والعنف. ولقد دعونا اللجنة والمديرية إلى التعاطي مع هذه المسألة بكل حزم ولكن دون جدوى. وهنا نكرر هذه الدعوة إلى التعاطي مع هذه المسألة بكل وضوح من قبل مجلس الأمن.

اسمحوا لي أخيرا أن أؤكد لكم دعم قطر لجهود مجلس الأمن والمجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب وفقا

لأحكام القانون الدولي، لا سيما قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وندعو المجلس إلى القيام بدوره من خلال اللجنة والمديرية، التي نتمنى لمديرها، السيد سميث، كل النجاح في عمله.

ونتمنى سيدي الرئيس أن تُؤخذ هذه الملاحظات في الحسبان عندما يقوم المجلس بإعداد مشروع قرار جديد حول ولاية المديرية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أريد أن أؤكد لممثل قطر أننا أُحطنا علما بما قاله.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.